من سيفوز في الانتخابات العراقية؟

هيثم نعمان

الانتخابات البرلمانية في العراق بدأت في 30 ابريل. وكانت الحملات الانتخابية حامية جدا بين المرشحين والكتل السياسية المتنافسة، رغم انعدام الاستقرار السياسي والامني. وفي الأشهر الأخيرة ، جدّدت زيادة في عمليات التهجير القسري فضلا عن الوجود المستمر للمنظمات الإرهابية في محافظة الأنبار والميليشيات المدعومة من قبل جماعة «عصائب أهل الحق» في ديالى.

وبواجه رئيس الوزراء نوري المالكي صعوبات كبيرة حاليا ويكافح لايجاد حلول ممكنة لتفادي هزيمته في هذه الانتخابات رغم التقارير التي تبشر بفوزه. فعلى سبيل المثال، في تقرير نشر مؤخرا من قبل معهد «بروكينغز» في واشنطن، يتوقع المؤلف فوز المالكي بـ 110 مقاعد فضلا عن تحدثه عن الدور الإيراني المحتمل في الانتخابات. وعلى الرغم من أنه يبدو أنه قد تم إعداد هذا التقرير وفقا لمعلومات ميدانية بالإضافة إلى وسائل الإعلام العراقية، إلا أن أولئك الذين يتابعون السياسة العراقية عن كثب يفهمون الوضع بصورة مختلفة تماما.

لقد حصل المالكي على 89 مقعداً في انتخابات 2010؛ وبالرغم من معارضته للنتائج [الأولية] التي ادّت الى إعادة فرز الأصوات من قبل «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات»، إلى أن النتائج بقيت دون تغيير. ولو قمنا بمقارنة بسيطة بين انتخابات 2010 وانتخابات 2014 لوجدنا أن هناك فرقا كبيرا بين الفترتين. ففي الفترة الأولى كانت للمالكي صورة إيجابية ليس لدى الشيعة فحسب، بل لدى الأكراد وبعض السنة. كما أن الوضع السياسي كان أكثر استقراراً ولم يكن هناك توتر سياسي داخلي في صفوف الشيعة. أما اليوم، فقد تفاقم الوضع الأمني بشكل ملحوظ، حيث يُقتل ما يقرب من 1000 عراقي شهريا. وعلى الرغم من أن ميزانية العراق قد ازدادت ووصلت إلى 150 مليار دولار، إلا أن تقرير «الجهاز المركزي للإحصاء» في وزارة التخطيط قد أشار إلى ارتفاع مستوى الفقر في البلاد بحيث يبلغ الآن ستة ملايين عراقي. وبالاضافة إلى ذلك، كان هناك وزيري دفاع وداخلية متفق عليهما من قبل جميع الكتل السياسية في عام 2010، أما اليوم فقد تغير الوضع، كما لم يتمكن البرلمان العراقي من التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن الميزانية.

الكتل المتنافسة والاحتمالات التي تواجهها

في عام 2010، بدت فرص العراق لبناء دولة ناجحة بحلول نهاية 2014، قوية. ومع ذلك، شهدت العراق منذ ذلك الحين نمطاً من الفشل، وتدهوراً في الوضع الأمني، وإساءة في العلاقات الدبلوماسية، واستمرار الإرهاب دون رادع. ووفقاً لذلك، من غير المرجح أن يفوز المالكي بأكثر من 65 مقعدا في الانتخابات العامة هذا العام؛ لكن بعض حلفائه، مثل «ائتلاف العراق» برعاية رجل الأعمال العراقي فاضل الدباس، قد يحصل على 10 أو 15 مقعدا. وبالتالي، يمكن قيام تحالف يمكنه الفوز بـ 80 مقعدا، رغم أن هذا هو السيناريو الأفضل.

أما «ائتلاف متحدون» برئاسة أسامة النجيفي، فقد فقد نفوذه في الشارع السني وضعُف بسبب عدم قدرته على معالجة أي من هذه القضايا. فلم يستطع حل أزمة الأنبار أو عمليات التهجير القسري التي تقوم بها الميليشيات في محافظة ديالى. وعلاوة على ذلك، أصبح من الواضح أنه يمثل «الإخوان المسلمين» الذين تدهورت سمعتهم منذ انتخابات 2010 عندما كان طارق الهاشمي يترأس الحزب الاسلامي. بيد، بعد أن فهم الهاشمي أن شعبية «الإخوان» آخذة في التدهور، قرر ترك الحزب وتشكيل «حركة تجديد» التي دخل فيها في انتخابات عام 2010.

سيرتكب النجيفي خطأً فادحاً إذا شارك – كممثل السنة – في قائمة تمثل بوضوح الإسلاميين المدعومين من قبل تركيا. وفي الواقع، أن اقتراب النجيفي من إيران وتداول صورته عبر وسائل التواصل الاجتماعي بين العراقيين وهو يقبّل قائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني خلال زيارة قام بها إلى طهران، قد ادت إلى تضاؤل شعبيته بصورة أكثر بين الأوساط السنية. كما أن فشل أخيه محافظ نينوى، أثيل النجيفي في ادارة محافظته قد أضعفه بصورة أكثر. لذا قد لا يحصل النجيفي و «ائتلاف متحدون» على أكثر من 18 – 20 مقعداً، إن لم يكن اقل من ذلك، في البرلمان القادم.

أما «جبهة الحوار الوطني» العراقي بزعامة صالح المطلك فقد تحصل على 4–5 مقاعد في أحسن الأحوال. وفي الوقت نفسه، فإن «إئتلاف الكرامة» الذي يدعمه رجل الأعمال خميس الخنجر قد يحصل على 7 أو 8 مقاعد. ويمثل هذا الإئتلاف، على وجه الخصوص المتظاهرين السنة، ويتحدث – بشكل أو بآخر – بشكل خفي باسم «الإخوان المسلمين».

وهناك أيضاً «الحركة المدنية» وهي تيار صاعد بشخصياته البارزة، وقد يحصل على 7 – 10 مقاعد، في الوقت الذي تخسر فيه قائمة «العراقية» بزعامة اياد علاوي الدعم «الذي كانت تتمتع به سابقاً» بسبب فشله في تلبية توقعات الناخبين. بيد، من المرجح أن يدلي البعثيون بأصواتهم لصالح علاوي بسبب افتقارهم إلى بديل أفضل. كما أن هناك نخبة شيعية ستدعمه خاصة بعد رفضه التحالف مع أي كتلة سنية طائفية وبعد شمله شخصيات مدنية في قائمته. ووفقا لذلك قد يحصل ما مجموعه 25 – 30 مقعدا.

وهذا يقودنا إلى عمار الحكيم، ومقتدى الصدر، والأكراد. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تيار الحكيم هو الحركة الشيعية المهيمنة في هذه المرحلة لعدة أسباب: فالحكيم لديه خطاباً سياسياً جديداً غير طائفي، وإن كان شكلياً. كما أن تياره يشمل شخصيات من ممثلي المجتمع المدني بالإضافة الى شخصيات شيعية مرموقة وعلمانية مثل وزير الداخلية السابق جواد البولاني واحمد الجلبي. وكذلك شخصية اشتراكية معروفة وهي نبيل ياسين. وسوف يكون لهذه الشخصيات تأثير ايجابي على الجمهور الشيعي المتلهف لشيء جديد.

أما الصدر فقد دخل بثلاث قوائم أو واجهات لكي يحشد عدد كبير من الأصوات، وبالتالي سوف يحافظ على نتائجه – أي 40 مقعدا. وأخيرا، سيفوز الأكراد بـ 40 مقعدا على أساس وزنهم الديموغرافي.

إن هذه القراءة تعطي انطباعا بأن المالكي هو في موقف صعب للغاية؛ ولن يستطيع تشكيل الكتلة الأكبر لأنه أصبح عدوا للجميع. ومع ذلك ، يبدو أن المالكي يطلق مبادرات جديدة. فقد أشار تقرير صدر مؤخرا انه يقوم بجمع قوة من قبيلته في مدينة طويريج في محافظة كربلاء، ويجلبها إلى بغداد. كما انه اعتمد في الواقع قانون طوارئ يمنحه سلطة مطلقة تحت مسمى «قانون السلامة الوطنية». وأخيرا، يعوّل المالكي بشكل كبير على حصول أصوات قوات الجيش والشرطة، وعلى النفوذ الإيراني «المحتمل» في التلاعب بالنتائج النهائية.

النفوذ الايراني

إن تصاعد التوتر بين الشيعة في العراق قد أصاب الإيرانيين بالملل إلى درجة أن بعض الإيرانيين بدأوا يتكهنون بأن النفوذ الشيعي في العراق يقترب من نهايته. ومع ذلك، يرى السكان المحليون في العراق أن هذا السيناريو مستبعد جدا. فقد قبل أن الإيرانيين طلبوا من الزعيم الشيعي كاظم الحسيني الحائري التوسط نيابة عنهم في محاولة لإقناع الصدر أن المالكي يجب أن يبقى رئيسا للوزراء. بالإضافة إلى ذلك، لا يتمتع رئيس «حكومة إقليم كردستان» مسعود البرزاني بعلاقات قريبة مع إيران، ويُنظر إليه على أنه اقرب كثيرا إلى تركيا. أما الحكيم فيبدو أنه في معضلة. فمن ناحية، يسعى لاستمالة إيران. ومن ناحية أخرى، يحاول إرضاء ائتلافه الذي يضم جماعات معارضة للنفوذ الإيراني. لذلك، قد يحابي المالكي – حليف إيران – مقابل تمتعه بسلطة أكبر داخل الحكومة العراقية.

لدى إيران بالتأكيد مصلحة في نتائج الانتخابات التي سوف يكون لها تأثير حاسم على مستقبل إيران في العراق. لذا فإن تدخلها سيكون في أشده، على الرغم من مرارة الخلاف الداخلي بين الشيعة، والصراع بين الشيعة والسنة – حيث أن كليهما يمكن أن يقوّض الانتخابات إذا ما زادت حدة هذه الخلافات.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

ليس كلاماً مرسلًا

فهمي هويدي

لدينا مشكلة في التعرف على معلومات ضحايا الثورة المصرية في عام 2011 والمراحل التي اعقبتها، خصوصا مرحلة ما بعد 3 يوليو 2014 التي سقط فيها العدد الأكبر من الضحايا. ولولا الجهود التي بذلها العاملون في المراكز الحقوقية المستقلة من الشبان والفتيات الشرفاء والشجعان، لظل الملف مغلقا تماما ومسكوتا بالغموض ومحاطا بالأسئلة الحائرة. وربما يذكر البعض انني نشرت في هذا المكان يوم الخميس الماضي، نصا كان عنوانه «لقاء من وراء القضبان»، اوردت فيه بعض المعلومات المتعلقة بهويات المعتقلين من مهنيين وطلاب ونساء واطفال ومرضى. وقلت ان هذه معلومات تلقيتها في بريدي الإلكتروني وتحتاج إلى تحقيق واختبار لانني لا املك وسيلة للتثبت من صحتها، وتمنيت ان تقوم المراكز الحقوقية المستقلة بتلك المهمة.

هذا الكلام احدث أصداء متعددة. إذ اثار امتعاض البعض، واستنفر آخرين ممن يوصفون في الخطاب العامي المصري بأن «على رأسهم بطحة» إذ سارعوا إلى التشكيك فيها والغمز في دوافع نشرها. وكان من بين تلك الأصداء خطاب أرسله في 4/26 الدكتور فؤاد عبدالمنعم رياض رئيس لجنة تقصي حقائق ما بعد 30 يونيو، طالبني فيه بتقديم ما لدى من معلومات «تسهم في التحقق من صحة ما ورد في البيان المذكور.. حرصا على عدم تشتيت الجهود وراء أقوال مرسلة تفتقد الدليل».

اعترف بأن رسالة الدكتور فؤاد رياض هي التي دفعتني إلى التعليق والرد لسببين رئيسيين. الأول انه وجهه بصفته رئيسا للجنة تقصي الحقائق، وقد بعث برسالة مكتوبة، وهو في ذلك يختلف عن الاشباح الذين ابدوا ملاحظاتهم وتحفظاتهم ومارسوا ضغوطهم همسا عبر الهواتف. السبب الثاني ان الرجل من جيل اساتذتي في حقوق القاهرة، وتلك نقطة ضعف عندي جعلتني ابتلع وصف ما كتبت بانه أقوال مرسلة تفتقد إلى الدليل، وهو ما اعتبرته غمزا لو صدر من غيره لكان لي معه كلام آخر. لكنني استحضرت ما قلته للأستاذ احمد بهاء الدين حين قسا عليّ ذات مرة فيما كتبه فبعثت إليه ببرقية ذكرت فيها ان «من حق المعلم ان يكون مؤدبا» (بكسر الدال وتشديدها)، وهي المقولة التي جعلتني اقبل غمز الدكتور فؤاد ولا أتوقف عنده طويلا، بل وأستحي ان اعاتبه على ما ذكره بحقي.

تعليقي على رسالة الدكتور فؤاد رياض، وعلى الملاحظات الأخرى التي سمعتها الخصه في النقاط التالية:

• إن إشارتي إلى أن المعتقلين في السجون المصرية تجاوز عددهم 20 الف شخص لم يكن اجتهادا شخصيا ولا كلاما مرسلا، ولكنني اعتمدت فيه على ما ذكره موقع «ويكي ثورة» المستقل الذي يضم عددا من النشطاء والخبراء، إذ أشار على موقعه المتاح للجميع إلى أن عدد المعتقلين منذ 3/7/213 وحتى 31/12/2013 يقدر بـ 21 الفا و317 شخصا. وفيما خص أسماء الضحايا فان الموقع ذاته أورد قائمة بأسماء 3248 شخصا قتلوا خلال الأشهر السبعة التي أعقبت الثالث من يوليو 2013.

• إن تصنيفات المعتقلين التي ذكرتها وردت في اربع او خمسة مواقع حقوقية على الأقل، وقد تضمنت تفصيلات أكثر ومعلومات أوفر متاحة بدورها للجميع. هذه المواقع تحمل أسماء منها رصد ضحايا نافذة مصر بوابة الحرية والعدالة امل الأمة. وقد ارسلت بيانا بروابطها إلى لجنة تقصي الحقائق للإحاطة وللتثبت من المعلومات الواردة فيها. صحيح ان تلك المواقع قريبة من الإخوان أو معبرة عنهم كما في بوابة الحرية والعدالة، إلا أن ذلك لا يمنع من تمحيصها والتحقق من دقة بياناتها. وهو ما دعوت إليه فيما نشر يوم الخميس الماضي.

• إننا لابد أن نستغرب الصمت الرسمي إزاء أعداد المعتقلين وغيرهم من الضحايا. ذلك أن وزارة الداخلية هي المسئولة عن السجون التي ذكر منها 11 سجنا تكدس فيها المعتقلون، ومع ذلك فاننا لم نسمع اي بيان بأعدادهم أو هوياتهم. كما اننا لا نعرف شيئا عن السجون السرية. وقد نشرت صحيفة «فينانشيال تايمز» في 4/22 تقريرا عن أحد تلك السجون، وقالت انه يعرف باسم سجن «العزولي» بالقرب من مدينة الإسماعيلية، ولولا ذلك لما اكتشفنا هذه المعلومة الأمر الذي يثير سيلا من الأسئلة حول أعداد تلك السجون ومواقعها وهوية نزلائها واللوائح التي يخضعون لها.

• إن غياب المعلومات الرسمية الموثوقة هو الذي يفتح الباب للاجتهادات والتكهنات بل والشائعات، ومن المفارقات في هذا الصدد ان الأجهزة الرسمية حرصت على تسجيل مكالمات عشرات النشطاء وتسريبها لتشويههم، في حين لم تكترث بحصر آلاف المعتقلين والشهداء الذين كانوا ضحايا أحداث الثورة.

• إنه في ظل التعتيم الرسمي فان هناك جهدا أهليا واسع النطاق يبذل الآن في صمت لحصر الضحايا في كل قطاع، وقد علمت أن مجموعات من النساء والمهنيين وأساتذة الجامعات والنقابيين والطلاب أجروا حصرا للمعتقلين والقتلى والمصابين الذين ينتسبون لكل فئة ولكن هؤلاء يترددون في الجهر بما لديهم خشية الملاحقة والتلفيق القضايا لهم. وقد قيل لي إن منهم من قبل بالحديث إلى بعض أعضاء لجنة تقصي الحقائق سابقة الذكر حين اطمأنوا إلى تأمينهم وإلى أن هناك من هو مستعد لان يستمع إليهم.

أرجو أن يعتبر الدكتور فؤاد رياض أن ما ذكرته هو شهادتي فيما دعاني إليه.

عن «الشروق» المصرية

كيف اختطف اللوبي اليهودي قضية فلسطين بأمريكا؟

مروان بشارة

احتدم النقاش اليهودي اليهودي في الولايات المتحدة في السنين الأخيرة، مع بروز المزيد من الأصوات اليهودية المنتقدة لإسرائيل والتي استطاعت أن تستقطب اهتماما ملحوظا.

إن هذا النقاش المفيد ليس غريبا على المشهد السياسي الاميركي. الاميركيون من كافة الوان الطيف يفعلون ذلك. الأميركيون من اصل كوبي يفعلون ذلك ونظراؤهم الإيرلنديون والأرمن... إلخ.

ولكن حصر النقاش الأميركي حول فلسطين والعالم العربي في حدود المجتمع الصهيوني هو أمر مضر.

علاقات خاصة

إن سيطرة الصهاينة على القضية الفلسطينية والعلاقات مع العالم العربي في حدود المجتمع الصهيوني في الولايات المتحدة له دلالتان سلبيتان الأولى تتعلق باستمرار حالة القصور المزمن في رؤية قضايا فلسطين والعالم العربي من زاوية صحيحة، والثانية أن الصهاينة يتحكمون بإدارة دقة الحوار في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

هذا الوضع –بالتالي– يؤدي إلى التعامل مع الشعب الفلسطيني من منظور المصالح الإسرائيلية فقط لا غير، بينما تهمل هوية الشعب الفلسطيني ومكانته التاريخية على خارطة العالمين العربي والإسلامي.

الفلسطينيون اليوم يقيّمون في الغرب والولايات المتحدة تحديدا ضمن معايير إسرائيلية بحتة، إما معتدلون او متطرفون، متحضرون او متخلفون، محبو سلام أو أشرار، وكل ذلك بناء على مدى تقبلهم للاحتلال الإسرائيلي أو رفضهم إقامة «دولة يهودية» على ترابهم الوطني.

هذا الاسلوب في التعاطي مع القضية الفلسطيني آثم في النهاية فشلا أميركيا ذريعا في التوصل إلى صيغة سلام عادلة تنهي الصراع الدائر منذ سبعة عقود. وهذا الفشل يمكن ان يؤدي إلى حرمان الولايات المتحدة من نفوذها وافضليتها وبالتالي يمكن أن يحدث ضررا مباشرا للسياسة الأميركية تجاه المنطقة.

إلا أن كل ذلك لا يزال بالإمكان تجنبه او تغييره.

إن ارتباط اليهود الأميركيين بإسرائيل قد ازداد قوة في العقود القليلة الماضية. والفتور الذي قوبلت به إسرائيل العمالية /الاشتراكية حل محله الإعجاب والحبور بعد كسب إسرائيل حرب عام 1967 واحتلالها لفلسطين بالكامل.

ونتيجة لذلك، ولدت «علاقة خاصة» تبنت بموجبها أميركا إسرائيل و«امركتها» حتى اضحت الطفل المدلل الذي يحق له ما لا يحق لغيره، ليبدأ بعد ذلك مدّ هادر من الدعم اليهودي للحليف الإقليمي الجديد لأميركا.

ولكن رغم ذلك، فإن معظم اليهود الأميركيين ظلوا في الولايات المتحدة ولم يهاجروا إلى إسرائيل جماعات وفرادى كما فعل اليهود في باقي بلدان العالم، واستطاعوا ببقائهم في الولايات المتحدة توفير دعم لا يقدر بثمن لإسرائيل. دعم على كافة الصعد، مالي وسياسي وحتى إستراتيجي.

لقد هاجر ما يقدر بأربعة ملايين يهودي إلى قارة أميركا الشمالية بين عامي 1860 و1960. ومما يسجل لهم أنهم واحفادهم أضحوا لاعبين اساسيين ومؤثرين في دوائر صنع القرار الأميركي، ولذلك فوجودهم كان له كبير الأثر على قضية اليهود المركزية: فلسطين وإسرائيل.

ومما ساعد في تكريس رجحان الكفة لصالح اليهود هو ان فلسطين ككيان، ليس لها أي ثقل إستراتيجي في حسابات الولايات المتحدة، والأميركيون من أصل عربي وفلسطيني فشلوا في شن هجوم مضاد يتسم بنفس عوامل القوة والتأثير او يتفوق عليها.

إضافة إلى ذلك، العالم العربي طالما كان مقسما وضعيفا مما ادى إلى غياب ضغط إقليمي فاعل على واشنطن لتتصرف بإنصاف ومسؤولية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومن انعكاسات غياب التأثير العربي على واشنطن، أن رؤية الأخيرة للقضية الفلسطينية اصبحت رهينة النفوذ اليهودي داخل أميركا.

ولم يسجل في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي سوى حالتين استثنائيتين اتخذت فيهما الولايات المتحدة موقفا مغايرا لمصالح اليهود الاميركيين وإسرائيل، الأولى عام 1991 في عهد الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش «الأب» عندما اصرت واشنطن على وقف إسرائيل لنشاطها الاستيطاني لفسح المجال لعقد المؤتمر الدولي للسلام.

والموقف الثاني كان عام 2010 عندما حذر الجنرال ديفد بترايوس من أن القضية الفلسطينية اصبحت «مصدرا لتغذية المشاعر المعادية للولايات المتحدة التي ينظر إليها على أنها تتحيز لصالح إسرائيل».

ولكن حتى تحذيرات بترايوس سرعان ما تبخرت وتم تجاهلها عندما انخرطت الولايات المتحدة مرة أخرى في رعاية محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

من جهة أخرى، فقد ظل الصهاينة الأميركيون متمسكون بشكل كبير بأطروحاتهم القديمة والتقليدية رغم قيام مؤرخين إسرائيليين على وجه الخصوص، بتعرية تلك الطروحات وكشف مخططاتهم السرية المبكرة لابتلاع فلسطين وجرائم الحرب التي ارتكبوها في سبيل ذلك الهدف. واستمر الصهاينة الأميركيون يتبنى اساطيرهم القديمة فيما يتعلق بإسرائيل اليوم على أنها معجزة ومقدسة.

حالة استقطاب

مع مجيء الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى السلطة، انعطفت أميركا نحو اليسار، بينما اتجهت إسرائيل في انتخابات عام 2009 نحو اليمين أكثر فأكثر، وهذا ما تسبب في حالة استقطاب وغربلة للنخبة اليهودية الأميركية المنظمة، كما ولّد ضغطا على اليهود المعتدلين ليوجهوا انتقادات لما يسمى بـ«أرض إسرائيل»، والتاي بأنفسهم عن السياسات المتطرفة لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

هذا الانقسام، أحيا الجدل السياسي القديم الجديد بين اليهود المعتدلين المطالبين بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف بناء المستوطنات غير القانوني والعمل على إنجاح الدولة الفلسطينية، وبين اليهود المتشددين الذين يطالبون أن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل على أنها «دولة يهودية» وأن يتخلوا عن مطالبهم في القدس وأن يسقطوا حق العودة. وكل ذلك حتى قبل أن يتم التوصل إلى تسوية مقبولة في عملية السلام.

وبناء على ما تقدم تبدو أطروحات اليهود المعتدلين لأول وهلة على أنها خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح نحو الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في بلدهم، فلسطين، إلا أنها في الحقيقة تدفع بشكل رئيسي باتجاه المصالح الإسرائيلية، وليس الفلسطينية.

إن اليهود الأميركيين المعتدلين يرون في التوصل إلى تسوية في الضفة الغربية خطوة ضرورية للمحافظة على الهوية «الديمقراطية» للدولة اليهودية، وتضمن دعما أميركيا مطردا لإسرائيل.

إلا أن هؤلاء المعتدلين لا يرون اهمية اعتراف إسرائيل بالظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين، ولا يلتفتون إلى تعويض الفلسطينيين عن سبعة عقود من الاغتصاب لأملاكهم وأموالهم وأرضهم، وأكثر من اربعة عقود من الاحتلال العسكري.

بعبارة أخرى، في الوقت الذي يسعى فيه المعتدلون لإنقاذ إسرائيل من نفسها، وتخليص اليهودية من آثام الاحتلال العسكري والتفرقة العنصرية، إلا أنهم يرفضون التعامل مع الفلسطينيين على انهم ضحايا عدوان إسرائيل.

ورغم كل ما قيل، علينا أن لا نخطئ الظن ونتصور أن كل يهود أميركا مؤدلجون واصحاب هدف يتطابق مع أهداف الصهيونية، فبينهم من ليس بصهيوني بل وناشط ضد الصهيونية.

وإذا كان اليهود الد اعداء فلسطين في الولايات المتحدة، فمنهم ايضا اشد الداعمين لقضيتها وأعلاهم صوتا في الدفاع عنها.

وهذا أمر حري أن يكتسب احترامنا، لأن دعم إسرائيل في الولايات المتحدة أمر محمود ومبارك، بل حتى مجز وتترتب عليه إعفاءات ضريبية، بينما دعم القضية الفلسطينية يمكن أن تكون له عواقب سياسية مالية وخيمة إذا كان الداعم من اليهود الأميركيين.

ومن بين أشد الداعمين للقضية الفلسطينية القلة من اليهود الأرثوذوكس المتشددين وهم مجموعة مناهضة للصهيونية ترى في قيام إسرائيل خروجا على التعاليم اليهودية التي تؤمن بقيام إسرائيل، ولكنها تقول إنها ستقوم بمشيئة إلهية محضة وأن الإنسان يجب ألا يتدخل في تحقيق مشيئة الله تلك، وأن قيام إسرائيل الحالية تم بتدخل إنساني سافر.

ولكن، علينا ألا ننسى أن اليهود العلمانيين الذين لا يقدمون أنفسهم كيهود بالضرورة، هم الفئة التي تبنت أكثر المواقف إنصافا وأخلاقية من القضية الفلسطينية. وسواء اتفقنا معهم أم اختلفنا، فهم مجموعة تصنف الفلسطينيين بشكل واضح لا لبس فيه كضحايا سلب واغتصاب للممتلكات والقهر.

إنهم يعتبرون القضية الفلسطينية امتدادا للنضال من أجل الحرية والتحرر من الاستعباد والاحتلال والحرب.

توجههم كوني بحق، ودافعهم أخلاقي وليس عرقيا. إلا أنهم يظلون أقلية، وعلى هامش المؤسسة الأميركية ودوائر صنع القرار، وخارج الدائرة اليهودية المتنفذة في أميركا.

فلسطين.. امتحان أميركا

قد يميل الرئيس أوباما قليلا لأطروحات وضغوط اللوبي الصهيوني المعتدل «جي ستريت»، ولكن الحكومة الأميركية والكونغرس الأميركي مستمران دون شك في اتباع خطوات وأهواء اللوبي الإسرائيلي المتطرف المتمثل بلجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «ايباك».

وهكذا تستمر مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية بالتأرجح بين معتدلي الصهاينة ومتطرفيهم، بدل أن تقوم بوساطة نزيهة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والنتيجة هي فشل ذريع لمفاوضات سلام عمرها عقدان من الزمن، لم تسفر سوى عن هدم مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة العربية.

في الفترة التي تلت فشل مفاوضات كامب ديفد عام 2000، اتذكر انني قرأت بأن الفلسطينيين –والعرب من قبلهم– شعروا أن الوفد الأميركي كان مقسما إلى عماليين وليكوديين في إشارة إلى حزبي إسرائيل العمال والليكود ويمثل الأول الوسط بينما يتبنى الثاني سياسة اليمين.

في الواقع، أحد المراقبين لاحظ أن الوفد الأميركي لمفاوضات كامب ديفد الأولى بين إسرائيل ومصر كان بالكامل من مسيحيين أميركيين باستثناء السفير الأميركي صامويل لويس في إسرائيل آنذاك، بينما كامب ديفد عام 2000 مع الفلسطينيين اظهرت وفدا أميركيا مكونا بالكامل من يهود مؤيدين لإسرائيل باستثناء الرئيس الأميركي آنذاك بيل كلنتون.

أنا شخصيا ليست لدي هذه المعلومات، ولا أبحث عن من هو يهودي ومن غير يهودي، ولا أقيّم الناس على أساس دينهم، ولكن الوجود الطاغي لمؤيدي إسرائيل من اليهود وغير اليهود في المؤسسة الأميركية هو بلا شك مبعث قلق.

هل يعني اسم مارتن إنديك شيئا لكم؟ هو مثل سلفه دينيس روس، هذا الحليف الوثيق لإسرائيل هو الذي يمثل الولايات المتحدة في المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشكل يومي.

لا يمكن للحكومة الأميركية أن تتظاهر بأنها وسيط عادل عندما تكون «محامي إسرائيل» كما وصفها صهيوني أميركي كان أحد أعضاء الوفد الأميركي في مفاوضات السلام في السابق.

والأمر هكذا. فالمسألة لم تعد مسألة عرق او دين، وإنما مسألة حكمة سياسية

عن «الجزيرة نت»